



المساعدات الأوروبية للمستضعفين من الفلسطينيين

دانيلا كافيني

فلسطين في سنة ١٩٤٨ وانتهى بهم المطاف في مخيم النيرب للاجئين قرب مدينة حلب شمال سوريا، حيث مسقط رأسي»، وانتقلت عائلتها إلى حمص بحثا عن ظروف معيشية أفضل، ومن ثم إلى دمشق حيث التقت بزوجها، «أصبحت الحياة في المدينة الكبيرة مستحيلة، فقد كانت مكلفة جدا، لذلك قررنا العودة منذ خمس سنوات. لقد أردنا العيش في مكان أفضل وأقل تكلفة»، ولكن العائلة وقعت في مأساة جديدة في طريق عودتها إلى حمص، فقد توفي زوج زاياكا المقعد في عام ٢٠٠٥، وبالرغم من أنه كان حبيبس مقعده المتحرك، إلا أنه يعمل حائكا ويجني دخلا ضئيلا ليعيل زوجته وأطفالهم الثلاثة، وحتى هذا الدخل الصغير اختفى فجأة، وتسترسل قائلة، «لقد كانت وفاة زوجي هي أصعب المحن التي مرت بها، واعتقدت فعلا أنني لن أستطيع المضي بمفردي».

ومر عام على وفاة زوجها وبدأ الأمل يحل بالتدريج محل أسوأ المخاوف التي كانت تتنابها وتقول «لقد ساعدني الناس بشكل لم أتوقعه، فأولادي يتيمي الأب، وفي تقاليدنا لا يخذل مجتمعنا هؤلاء الأطفال. لقد تلقيت المساعدات من الكثيرين من الناس». لقد صنفت حالة زاياكا على أنها حالة «عسر اجتماعي»، وما أن منزلها كان بحاجة ماسة للترميم فقد تمكنت من الانضمام لبرنامج الإقليمي الطارئ لإعادة تأهيل المساكن الذي تموله المفوضية الأوروبية بمبلغ يقارب ٢,٧٥ مليون يورو وتنفذه الأونروا، وتم ترميم منزلها و ٣٣٤ منزلاً آخر في سوريا والأردن ولبنان في غضون شهور قليلة والفضل يعود لتعاون السلطات المحلية السورية، واستفاد حوالي ١٧٠٠ شخص بشكل مباشر من هذا البرنامج، حيث تم إعادة بناء ٢٠ مسكن في حمص باستخدام أسلوب «المساعدة الذاتية»، حيث يجب على المستفيدين أن يكملوا العمل بأنفسهم حيث قاموا بشراء المواد اللازمة، واستأجروا العمال وأشرفوا عليهم بالتنسيق مع موظفين الأونروا، وتعتبر هذه المشاركة عملاً هاماً جداً لأنها تفوض المستفيدين من خلال إعطائهم حساً من الملكية.

وهذا ما حدث مع زاياكا التي تقول «والآن بعد أن أصبح مسكننا آمناً وصالحاً للسكن، أشعر فعلاً أنه باستطاعتنا المضي قدماً، وبشكل ما اعتدت على واقع وحدانيتي، وأدركت أنه يجب علي المضي قدماً. لقد نمت أطفالي بسرعة في الأشهر القليلة الماضية. إنهم رائعون ويدرسون دروسهم بجد لكي يتمكنوا من

تساهم الأموال القادمة من القسم الإنساني في المفوضية الأوروبية في التخفيف من معاناة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي دعم المشاريع المقامة للثلاثة ملايين لاجئ في الأردن ولبنان وسوريا الذين غالباً ما يتجاهل المجتمع الدولي احتياجاتهم الإنسانية.

- تعتبر المفوضية الأوروبية من أكبر المساهمين في تقديم المساعدات الإنسانية للشعب الفلسطيني حيث قام قسم المساعدات الإنسانية في المفوضية الأوروبية بتقديم أكثر من ١٩١ مليون يورو منذ اندلاع الانتفاضة الثانية في عام ٢٠٠٠ لتلبية الاحتياجات الماسة للفلسطينيين في المناطق الفلسطينية المحتلة وفي لبنان والأردن وسوريا.
- وتستخدم الأموال التي يقدمها القسم الإنساني في المفوضية الأوروبية للأهداف التالية:
- تحسين إمكانية الحصول على الخدمات الصحية في المناطق المعزولة في المناطق الفلسطينية المحتلة.
- تقديم المساعدات الغذائية للمجموعات المتأثرة بشكل خاص بالقيود المفروضة على الحركة.
- إعادة تأهيل أماكن إيواء اللاجئين الفلسطينيين في الأردن وسوريا ولبنان.

ترميم أماكن إيواء عائلات اللاجئين

تقول زاياكا سعيد (٤٨ عاماً)، وهي ابنة لعائلة لاجئة وأم لثلاثة أبناء، «هذه أول مرة في حياتي أمتلك فيها شيئاً، فهاتان الغرفتان صغيرتا الحجم ولكنهما صالحتان للسكن، والأهم من ذلك أنهما ملكتنا». وكان زاياكا بعد

أن أمضت وعائلتها حياتهم في التنقل قد انتهى بهم المطاف في مدينة حمص على بعد ١٦٠ كم من دمشق، ومنذ أن تأسس مخيمهم في عام ١٩٤٩ ازداد عدد سكانه بشكل كبير وتم بناء مساكن في كل المساحات المتوفرة مما أدى إلى تدهور المستوى المعيشي تدهوراً خطيراً حيث تمتلئ الطرق بالحفر وتفتقر المباني للإضاءة والتهوية الطبيعية، أما المدارس فهي قديمة ومتهدمة، ونظام الصرف الصحي بحاجة ماسة للتطوير والتحسين، ومستويات البطالة والفقر مرتفعة.

وتتشابه قصة زاياكا وقصص الكثيرين، وتقول «رحل والديّ من



٦٠٠ ألف نسمة (١٦٪ من السكان) تحمل نفقات احتياجاتهم الأساسية من الطعام والمأوى والملابس.

سيستمر التعبير عن التضامن الأوروبي من خلال المساعدات العملية، وبرز التزام أوروبا في نوفمبر ٢٠٠٥ على لسان مفوض المساعدات الإنسانية والتنمية، لويس ميشيل، عندما أكد للاجئين في خان يونس، في مدينة غزة على أن «أوروبا لن تناسكم، ولن نخذلكم أبدا، والاتفاقية التي وقعتها للتو [تقديم ١٤ مليون يورو لبرنامج الغذاء في الأونروا]

الأرض واستغلال الموارد البديلة للمياه مثل الينابيع المحمية من التلوث الخارجي.

وتشعر المفوضية الأوروبية بالقلق بشأن تدهور الأوضاع في الضفة الغربية وغزة، حيث تعتمد نسبة ٤٠٪ من السكان على المساعدات الإنسانية، وتعتبر ظروف المعيشة المتدهورة نتيجة مباشرة للنزاع ومساره المنطوي على العنف، ولقد أثر الجدار العازل على المئات من الناس بعزله لقرى كاملة ومنعها من الوصول إلى المياه، وسبل كسب الرزق،

كسب معيشتهم في المستقبل. ما الذي آمله؟ أريد أن يحصل أطفالنا على التعليم، وأسأل الله أن يساعدهم في حياتهم، وأن أظل دائما على مقربة منهم».

وعندما سألتها عن أرض أجدادها، صمتت زايكا لبرهة من الوقت، وهمست قائلة «لم أر فلسطين من قبل. لقد ظلت أتحوّل طوال حياتي من مكان إلى آخر، ولا يمكنني أن أتوقف عن الحلم بالعودة. إنني أشاهد الأخبار طوال الوقت وما يحدث هناك، وأحدث نفسي قائلة ربما سيتمكن أطفالنا من العودة إلى أراضيهم، ولكنني أشعر أن هذه البلاد هي وطننا أيضا. معظم الناس حول العالم لديهم وطن واحد، ولكن نحن لدينا وطنين؛ وطن حقيقي، والآخر خيالي».

الاستجابة لأزمة المياه

إن أكثر من ثلث سكان المناطق الفلسطينية المحتلة ليس لديهم مياه تصلهم عبر الأنابيب، وتقدر سلطة المياه الفلسطينية أن متوسط استهلاك الفرد في المناطق الريفية يصل إلى ١٥ لتر فقط - ويبلغ معدل استعمال المواطن الأمريكي ٦٠٠ لتر على سبيل المقارنة، ويتأثر الوصول لمياه الأنابيب بالقيود الدائمة المفروضة على تزويد الشبكات المياه الرئيسية، والإتلاف المتعمد أو غير المتعمد للبنية التحتية للمياه، وتلوث أحواض تجميع مياه الأمطار والقيود المادية (الإغلاق ومنع التجول)، ونتيجة لذلك يزداد الاعتماد على المياه المخزنة في صهاريج، وترتفع الأسعار في بعض المناطق الريفية في أشهر الصيف الجافة، ويمكن أن يصل مستوى

EC/ECHO/Daniela Cavini

هي إشارة جلية على دعمنا للاجئين الفلسطينيين وأنا سنستمر في دعمهم، وليس لدى الاتحاد الأوروبي أي جدول أعمال آخر عدا المساعدة في بناء سلام ورخاء مستدامين».

دانيلا كافيني هي موظفة استعلامات إقليمية في القسم الإنساني في المفوضية الأوروبية في الأردن، وبريدها الإلكتروني:

daniela.cavini@cec.eu.int

وللحصول على المزيد من المعلومات حول برنامج دعم الفلسطينيين في القسم الإنساني في المفوضية الأوروبية، انظر:

<http://ec.europa.eu/echo/>

والأراضي الزراعية، والأعمال والخدمات الأساسية كالرعاية الصحية والتعليم. كما تحد سياسة الإغلاق والقيود المفروضة على الحركة أيضا من الوصول إلى البضائع والخدمات الحيوية، وتعرق عمل الجهات الإنسانية، وأما التردّي الهائل في جودة الخدمات الرئيسية كالصحة والتعليم والعجز الاقتصادي والمادي لمعظم الفلسطينيين من الوصول إلى تلك الخدمات أدت مجتمعة إلى انتكاس دخل الأسر واستنفاد الممتلكات وآليات القدرة على المواجهة، ودمرت الظروف المعيشية الأساسية، حيث يعيش ما بين ١,٧ مليون و٢,٢ مليون نسمة (٤٧٪ إلى ٦٠٪ من الفلسطينيين) الآن دون خط الفقر على مبلغ أقل من ٢ دولار (١,٥٤ يورو) يوميا، ولا يستطيع أكثر من

الإفناق على مياه الاستخدام المنزلي إلى حوالي نسبة ٤٠٪ من دخل الأسرة، وتمنع ندرة مياه الري عمليات استغلال الأرض الزراعية وحصادها بشكل ملائم، ولذلك تظل مهمة زيادة الوصول إلى المياه أولوية من أولويات القسم الإنساني في المفوضية الأوروبية، ومنذ عام ٢٠٠٢، تم تمويل حوالي ٢٢ مشروع مياه وصرف صحي في المناطق الفلسطينية المحتلة بتكلفة ١٥,٧ مليون يورو، واستفاد حوالي ٨٥٠ ألف نسمة من هذه التدخلات - التي تراوحت ما بين عمليات الترميم الأساسية إلى البنية التحتية للمياه مثل الأنابيب، والمساعدة في جمع مياه الأمطار من أسقف البنائات وتخزينها في صهاريج مياه تحت

